

وضمنت قائمة مقابر الشخصيات المهمة التي تعرضت للإزالة مقبرة كل من الفيلسوف المصري أحمد لطفي السيد، ورئيس وزراء مصر الذي رفض اشتراكها في الحرب العالمية الثانية حسن باشا صبري، وأحد أعمدة الاقتصاد المصري عبود باشا، ومدير مطبعة دار الكتب محمد مصطفى نديم الذي تبنى طباعة أشعار أحمد شوقي، وأحد مؤسسي التربية والتعليم في مصر زكي بك المهندس، وخليفة محمد علي باشا الكبير نازلي هانم حليم، ونظر الملكية في عهد الملك فاروق الأول مراد باشا محسن وعشرات آخرون، وأوضحت أسرة شاعر النيل حافظ إبراهيم، تراجع المحافظة عن إزالة قبره تحت ضغط وسائل التواصل، واستغاثت الطائف البارودي، من عائلة الشاعر محمود سامي البارودي، والملقب بشاعر «السيف والقلم»، بالرئيس عبد الفتاح السيسي لوقف قرار إزالة مدفته.

وقالت هدى عمار عضو مجلس النواب إن مدينة القاهرة تزخر بعدد من الجينات (المقابر) التاريخية. موضحة أنها ليست مجرد مقابر موتى، إنما إرث يسرد تاريخ مصر منذ الفتح الإسلامي، مشيرة إلى أن مقابر الإمام الشافعي تضم رموزاً اجتماعية وتاريخية مهمة، وكذلك ضريح الإمام الشافعي نفسه، وأن إزالتها تؤدي إلى فقدان معلم سياحي وتراثي مهم، مؤكدة أن ما يحدث «جريمة» يعاقب عليها القانون بحسب نص المادة رقم ٥٠ من الدستور المصري.

كتبت: هيباتيا موسى

## السلطة تريد اليونسكو و«هدم المقابر» معا وإعلامها مساء من «الاستياء الشعبي»!!



المنقل، وفي رأيه فإن «كثيراً من المنشآت الأثرية يتم الحفاظ عليها بطريقة النقل وليس الهدم كما يشاع، ولا حقيقة لهدم المآذن وإنما يتم معالجتها سواء في التربة أو المبنى ذاته»، ويدلل على وجهة نظره بأن مقبرة العالم القدير د. مصطفى مشرفة تم نقلها لحوش أفندينا، ومنطقة صلاح سالم أيضاً كانت مليئة بالمقابر وتم نقلها وتطويرها حتى أصبح طريق صلاح سالم الحالي.

بينما أكد عمر النعماني، أحد القائمين على توثيق



قنوات د. جمال عبد الرحيم، أستاذ الآثار الإسلامية، يؤكد على عكس ما تبثه الصور والفيديوهات المنتشرة من أماكن الهدم «أنه لا حقيقة لهدم مقابر لشخصيات أو قبور تاريخية شديدة على أن منطقة مصر القديمة ومقبرة العالم القدير د. مصطفى مشرفة تم نقلها لحوش أفندينا، ومنطقة صلاح سالم أيضاً كانت مليئة بالمقابر وتم نقلها وتطويرها حتى أصبح طريق صلاح سالم الحالي.

بينما أكد عمر النعماني، أحد القائمين على توثيق

إعلان السفير أحمد أبو زيد، المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية، الأرياء، الماضي «اعتماد وزراء الخارجية العرب ترشيح خالد العنانى وزير السياحة والآثار السابق لمنصب مدير عام اليونسكو» تجددت الدعوات لإعادة النظر في هدم منطقة مقابر أثرية تعد من معالم القاهرة، رغم إهمالها على مدى عقود.

كان رأى رجل الأعمال نجيب ساويرس (أن هدم المقابر الأثرية الحالية لا يساعد على انتخاب العنانى لهذا المنصب الدولي الرفيع)، ودعا إلى إبداء رأيه والمساعدة في وقت هذا الأمر.

بينما انتقد الدكتور خالد فهمي، أستاذ تاريخ الشرق الأوسط الحديث بجامعة تافتس الأميركية، ترشيح العنانى، في الوقت الذي يجري فيه «هدم جبهة القاهرة التاريخية».

لكن المفاجأة فجرتها محمد عبد المقصود الأمين العام السابق للمجلس الأعلى للآثار، والذي أكد أن قراراً صدر عن المجلس عام ٢٠١٥ يقضى باعتبار منطقة الجينات بالكامل منقطة أثرية، بما تحويه من مداخل ومبانٍ ومقتنيات، لكنه لم ينفذ. ومطالب وزارة السياحة بشكل عاجل بإطلاق مشروع متكامل لتوثيق وتسجيل المقابر التاريخية.

وقال الدكتور عبد الرحيم ربحان، خبير الآثار ورئيس لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة إن ملف «هدم المقابر» ربما يكون العقبة الوحيدة أمام العنانى بعد تأييده عربياً، علاوة على وجود تهديد بإدراج القاهرة في قائمة التراث العالمي الذي يقعد بالرياض، في الفترة من ١٠ إلى ٢٥ سبتمبر الحالي. وأوضح ربحان أن خطر التهديد بإدراج القاهرة في

العدد 331 - السنة الثانية عشرة -

الأحد 10 سبتمبر 2023م -

25 صفحاً 1445هـ

12 صفحة - الثمن: 5 جنيهات

الموقع الإلكتروني

www.elmashhad.online

رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير

مجدى شندى

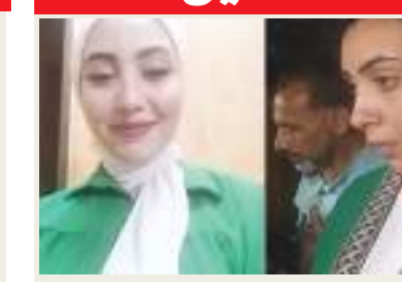
جريدة أسبوعية - تصدر عن مؤسسة المشهد للصحافة والنشر

رياضة



دوافع السعوديين لإبرام صفقات أشهر لاعبي الكرة 11

تحقيق



أسباب غير دينية لاختفاء القبطيات 08

حوار



واحة سيوة كنز للسياحة العلاجية 07



لا سقف للحرية

تبيد مليارات الجنيهات في طباعة كتب مدرسية لا يلفت لها أحد

## غلاء الكتب الخارجية .. نتيجة طبيعية لأزمة الدولار أم سوء إدارة لمنظومة التعليم؟

مضاجأة: حتى المدرسين يعتمدون عليها بسبب التعقيد المبالغ فيه لكتب المدرسة!



وائل النحاس: مدارس خاوية لا يوجد فيها تعليم ولا مدرسين .. لاعلاقة الطاب بها إلا في فترة الامتحانات



بركات صفا: وضع ضوابط لتسعير الكتاب الخارجى بسعر مناسب وتخليص المناهج من الحشو



إيهاب منصور: غياب الرقابة وسوء إدارة المنظومة وحرمان التعليم من مخصصاتها الدستورية



د. عادل عامر: لماذا توقفت شركتان محليتان عن الإنتاج ووقعنا في فخ الاستيراد؟

مع اقتراب العام الدراسي الجديد أعلنت المكتبات عن أسعار الكتب الخارجية لمختلف المراحل التعليمية، يغلب ارتفاع الأسعار عليها هذا العام مقارنة بالأعوام الماضية، خاصة كتب الرياضيات والعلوم، فأسعار الكتب الخارجية لطلاب الصف الأول الابتدائي حتى الصف الثالث تتراوح بين ٩٥ و ١٢٠ جنيهاً للكتاب الواحد كما تتراوح أسعار كتب الصف الرابع والخامس والسادس الابتدائي والمرحلة الإعدادية بين ١٢٠ و ١٥٠ جنيهاً، والمرحلة الثانوية بين ١٢٠ و ٢٢٠ جنيهاً للكتاب.

تقول آية محمد، ٢٥ سنة عاملة في أحد المكتبات، أن الكتب الخارجية زادت هذا العام ورغم ذلك لم يقل الأقبال على شراء الكتب وذلك لأن الناس مضطرون مشيرة إلى زيادة أسعار جميع الأدوات المدرسية فهناك أدوات زادت حوالى الضعف.

ويؤكد أحد أصحاب المكتبات أن الكتب الخارجية زادت عن العام الماضي حوالى ٤٠٪ لكل المراحل ولم تعد في متناول الأباء الذين بدأوا البحث عن الكتب المستعملة باعتبارها أقل تكلفة وتتناسب مع ظروفهم المالية، ومن الصعب تحديد نسبة الأقبال على شراء الكتب الآن لأنها تظهر بوضوح أكثر بعد أول أسبوع في الدراسة، فهذه توافر الكتب الخارجية مهم جداً لتأدية أولادها في التعليم ولكنها تحاول مواجهة هذا الغلاء بأن تشتري لهم كتباً قديمة أو تأخذها من زملاء لهم سبقوهم في الدراسة، لأنها لم تعد تستطيع شراء كتب جديدة لأولادها الثلاثة في كل المواد.

وتضيف أمل حسن، إن الكتب الخارجية مجرد أداة لمساعدة الطالب على المذاكرة وحل الامتحانات، وجودها أفضل ويسهل العملية التعليمية لولى الأمر والطالب، ولكن ليس ضرورياً، فالأساس هو شرح المعلم وتركيز الطالب وفهمه ودرجة إهتمامه.

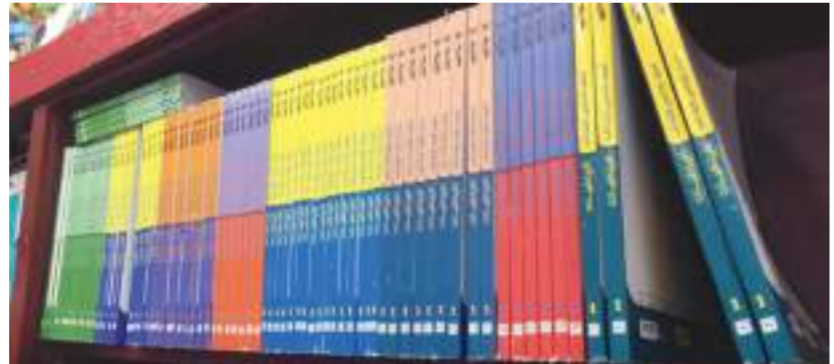
بينما أكد أحمد سعيد موظف، أنه ليس المسؤول عن مذاكرة أولاده ولكن عن توفير كل ما يحتاجونه للمذاكرة من كتب خارجية أو أدوات مدرسية فكل ما يريده هو أن يجعلهم أفضل منه ويضمن لهم مستقبلاً أفضل وحالاً ميسوراً حتى لو اضطر للاقتراض أو تقليل مصاريف الأكل والشرب، فالتعليم أهم من كل ذلك.

أحمد حمد أحد مديري المدارس يؤكد أن الكتب الخارجية أصبحت بديلاً للكتاب المدرسي، ويعتمد عليها بشكل أساسي في الدروس الخصوصية وبها امتحانات وتدريبات تساعد الطلاب على المذاكرة، حتى المدرسين يعتمدون عليها ولاغنى لهم عنها، فقضايا تكرر أكثر للمعلمة والتدريب من أكثر من زاوية، ولكن الإشكالية هي ارتفاع الأسعار وهذا له مبرره من ارتفاع سعر الدولار والأوراق المستوردة،

بالنسبة للمستورد ، ومعلما توجد شركتان لإنتاج الورق في مصر هما ، فتا وادكو، وتتراوح الأسعار فيها بين ٢٥ و ٢٧ ألف جنيه للطن والورق عامل أساسى لصناعة الكتب المدرسية والكتب الخارجية، فال مواطن شعر بالارتفاع المبالغ فيه مرة واحدة لأن آخر مرة اشترى فيها كتاباً خارجية كانت قبل عام. بالإضافة إلى أن مستلزمات الإنتاج غالية وعملية الاستيراد تواجه مشاكل من عدم توافر العملة في البنوك فالأدوات المدرسية تعتبر من السلع غير الأساسية، كما أن تكلفة دخول البضائع عالية جداً وتكلفة الموانئ ارتفعت أيضاً وكل هذا يتحمله فى النهاية المستهلك ، ولكن هناك دور آخر يغيب عن الأسواق وهو دور الرقابة المتمثلة فى وزارة التربية والتعليم وأيضاً الرقابة المتوينة فالكتاب المدرسى له سعر محدد ويبيع به بدون تغيير.

فأين دور وزارة التربية والتعليم من هذه الأزمة داخل المدارس؟ الكتاب المدرسى ليس فقط هو غالى الثمن ولكن البوليكن أيضاً الموجود فى المدارس الخاصة ويتراوح ثمنه من ٢٠٠٠ إلى ١٠ آلاف جنيه ويصل إلى ١٥ ألف جنيه فى بعض الأحيان وهذه يمثل عبئاً كبيراً على المواطنين، والكتاب المدرسى تصرف عليه مليارات ولكن دون فائدة. يضيف بركات صفا: لمواجهة المشكلة لابد من توافر دور رقابى على جهة النشر وأن تتدخل الدولة والجهات المعنية فى وضع ضوابط لتسيرة الكتب الخارجى بسعر مناسب وحل هذه الأزمة إلى جانب أن تراجع الوزارة المناهج التعليمية وتعمل على تخفيفها لأن الكتب المدرسية بها حشو كبير وكلها تترك بعد انتهاء فترة الدراسة.

تحقيق: حنان موسى



أولياء الأمور: نوفر من طعامنا وشرابنا ونقترض لشراؤها .. «هانجيب منين»

العالمى والبحث العلمى لها نسب دستورية بواقع ٢٪ تعليم ٣٪ صحة ٢٪ تعليم عالى و١٪ للبحث العلمى بإجمالى ١٠٪، لكن هذه النسب غير محققة والأرقام التى تضعها الحكومة نسبياً فى الموازنات غير صحيحة. ثانياً: توجد أزمة معلمين حيث أن هناك عجز بنحو ٢٢٠ ألف معلم وهذا باعتراف الوزارة فى العام الماضى، واقترحنا عليهم تعيين هؤلاء فى سنة حتى يتم سد هذا العجز، فالقضية ليست قضية ١٥ أو ٢٠ مليار جنيه لأن هؤلاء تأخيرهم الإيجابى سوف يكون أكبر من ذلك، لأن سد العجز يساعد فى استرجاع احترام الطلبة للمدارس، وثالثاً: إدارة العملية التعليمية نفسها فيها إشكالية كبيرة جداً ، فهى تتم بشكل نظري

أزمة الدولار كلها عوامل أدت فى النهاية إلى ارتفاعات قياسية، وعن الحلول لمواجهة هذه الأزمة لابد من الرجوع إلى المدرسة أولا فوزارة التعليم من الوزارات التى تعد خارج نظام الخدمة، مستثالا أين الكتاب المدرسى البيول والمدرسة التى تحتوى هذه الأدوات غير متوفرة فمن أين يأتى الحل؟ فليس هناك مجال لوجود حلول فالمشاكل المتظارفى مواجهة تلك الأزمات والتعامل معها بشكل جيد، وللاستمرار تدهور وزارة التعليم كل عام مليارات للصراف على التابلت بدون أى نتيجة، فال تطوير فى التعليم يأتى من الناحية العلمية وليس من الناحية الثقافية كما أن ارتفاع الدولار له تأثير فى كل شئ والكتاب ليس مجرد ورق فقط فهو أخبار وطباعة ونقل كل هذا مرتبط بسعر الكتاب يعلافاً الفائدة البنكية التمويل والحسابات كل هذا ترجمته إلى ارتفاع سعر الكتاب الخارجى فالوزارة بها إخفاقات تلوى الأخرى وما حدث من تسرب امتحانات الثانوية العامة وحالة الفس فى النتائج الغير متوقعة كلها عوامل تؤدي إلى إهتبار المنظومة.

والخروج من الأزمة فى الوقت الحالى هناك ضرورة لتخفيف الضغط على كل ما هو مطبوع بوسائل إلكترونية أخرى وأن يكون بديل الكتاب المطبوع والاشارة أو المواقع الإلكترونية. فى سياق متصل أوضح المهندس إيهاب منصور عضو مجلس النواب رئيس الهيئة البرلمانية للحزب المصرى الديمقراطى الاجتماعى ووكيل لجنة القوى العاملة بمجلس النواب، أن ارتفاع أسعار الكتب الخارجية يأتى نتيجة سلسلة أخطاء لوزارة التربية والتعليم بمعنى، أن التعليم أساساً لا يأخذ حقه الدستورى فالفرص أن التعليم والصحة والتعليم